



المدير التنفيذي مشروع المساعدة الذاتية لمحافظة الضالع

المدير التنفيذي مشروع المساعدة الذاتية لمحافظة الضالع

المدير التنفيذي للوحدة المنفذة في محافظة الضالع

رغم الفترة القصيرة من عمر تأسيس الوحدة التنفيذية لمشروع (إيداس) وبدائية نشاطه الفعلي في محافظة الضالع إلا أن المواطنين في العزل والقرى والمناطق التي دخلها المشروع حتى الآن قد استشعروا

الأنشطة المنفذة إن الأنشطة التي تقدمها وتنفذها الوحدة التنفيذية متعددة ريفية متنوعة فبعد أن يقوم الفريقان المحليان التابعان للوحدة بزيارات ميدانية للمجاميع والجمعيات ثم من ثم تقدم هذه الجمعيات أو المجتمعات طلباتها لتنفيذ الأنشطة بحسب احتياجاتها ووفقاً للخطة المعدة من قبل الجامع والجمعيات ويتم تنفيذ النشاط للمجاميع بعد دراستها ومناقشتها مع الجامع من حيث الأهداف والمحويات وغيره.

أهداف المشروع ١- يهدف المشروع إلى زيادة الوعي بمفهوم المساعدة الذاتية وبالتالي تزايد تشكيل الجامع. ٢- تقوية قدرات المساعدة الذاتية للمجاميع المستهدفة من خلال تنفيذ وعقد الدورات التدريبية وأنشطة بناء القدرات سواء لقيادات أجمعهم وللأعضاء والمواطنين الأخرين سواء رجالاً.

٣- حصول الجامع المستهدفة على مساعدات الوحدة التنفيذية ومقدمي الخدمات محلياً لقيام هذه الجامع وقدراتهم على تنفيذ برامجهم وتكوين والقيام بمشاريع تنموية. ٤- تقوية قدرات الوحدة التنفيذية للمشروع وقدرات ومهارات مقدمي الخدمات على تقديم الخدمة لبيت تنفيذها وتكملها بنجاح لتبلي طلبات الجامع المستهدفة

بوجود لدى الوحدة التنفيذية فريقان محليين رجالي ونسوي من مهامها القيام بالنزول الميداني للجمعيات والجامع الريفية المستهدفة بحسب الطلب المقدم من قبلهم بحيث يتم خلال الزيارة الأولى الميدانية تعريف الجامع بمشروع إيداس وماذا يقدم وكذا التعرف الفريق على المنطقة ويقوم بجمع المعلومات الأولية المتعلقة عن الوضع والموارد المتاحة أيضاً يقوم الجامع بالتشاور والنقاش مع الفريقين ويتم تحديد أهم المشاكل وشرح الظروف السائدة في إطار المنطقة.

ثم تقوم المجموعة بتقديم طلب التواصل مع المشروع إذا ما اقتنعته ورغبت في استثمارية التواصل مع الوحدة التنفيذية للمشروع بعده يقوم الفريق بالنزول الثاني للمجاميع لغرض وضع خطة عمل للمجموعة بمساعدة الفريق المحلي ويتم ترتيبها بحسب

رغم محدودية الإمكانيات والصلاحيات:

مديرية الثورة بأمانة العاصمة .. نشاط حيوي في مجالات التحسين والثقافة وتنظيم الاسواق



عبد الحميد طري، خالد العميسي، فواز الجراي

مديرية الثورة بأمانة العاصمة واحدة من المناطق العشر التي حددها التقسيم الإداري الجديد لمدينة صنعاء حسب الهيكلية الإدارية لنظام السلطة المحلية.. لها هموم ولها مميزات وخصائص تتوزع فيها المهام والهموم بين الجهدين الشعبي والرسمي متمثلاً في المكاتب الحكومية والجالس المحلية..

حول أبرز القضايا والجهود المعتملة في إطار مديرية الثورة ومدى تطبيق نظام اللامركزية والخطوات المنجزة ضمن نشاط خطة العمل التنفيذية لمشاريع الخدمات ومتطلبات التنمية الحضرية لمناطق هذه المديرية.. حول مجمل الضالعات والأنشطة التي تشهدها مديرية الثورة تجري اللقاءات / التالية مع مسئولني ووجهاء وممثلي السلطة المحلية في هذه المديرية..

استطلاع / يحيى محمد العلفي ونبشدهاها بالآخ/ عبد الحميد صالح ناصر طري مدير عام المديرية أمين عام المجلس المحلي الذي شرح جانباً من الأعمال والمهام وخطوات العمل التنفيذي المحلي في نطاق اختصاصه وكذا الأعباء والصعوبات التي تصاحب سير عملية التنفيذ، وكذا المنجزات التي تشهدها المديرية ومتطلبات البناء التنوي في مختلف المجالات .. ومدى تحقيق مبدأ الحد من المركزية.. إلى غير ذلك مما تقتضيه طبيعة التحول والتغير الذي تشهده السوية الوسطى لأمانة العاصمة .. فقال: لاشك أننا في خضم التحولات الجديدة التي تشهدها بلادنا في ظل عهد باني نهضة اليمن وفارس العطاء الوحدوي الرئيس علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية تنوق إلى المنجزات الحضارية العملاقة وتسير في هذا الاتجاه خطوات موفقة وجديرة بالذكر والتحفيز لا تزال تتواصل بها حتى تحقق لنا كافة الأهداف المرجوة.

وفي مديرية الثورة وضمن النشاط الحوي الذي تشهده أمانة العاصمة منذ أن تولى قيادتها الأخ الأستاذ/ أحمد الكحلاني وزير الدولة أمين العاصمة لثورة العديد من النشاطات الحيوية في مجالات شتى كالتحسين والبناء والتعليم والصحة والأشغال العامة والنظافة وسفلة الشوارع والميادين والساحات العامة ورفق الجزر والحارات وتحسينها وكذا في مجال تحسين وتطوير شبكتي الكهرباء والمياه والصرف الصحي، وتنظيم الأسواق وحل القضايا والمشاكل العالقة بين أبناء المديرية بالطرق الودية والقانونية .. إلى غير ذلك مما له صلة بأعمال ومسؤوليات السلطة المحلية والتنفيذية بالمديرية، وقد بدأنا بإنشاء إدارة متقلبة لقطع الترخيص للمحال التجارية والأصحاب المهن والحرف والشركات والمصانع الواقعة في نطاق المديرية بصورة سهلة وميسرة ميدانياً وذلك لتفادي لجونهم إلى التهرب من دفع الرسوم القانونية، وجدونا في هذه الطريقة نجاحاً وتجاوباً نسبياً ربما يصل إلى نحو ٧٠٪ وقد حظيت هذه الخطوة بارتياح كبير من قبل الكثير من أصحاب المهن الحرة..

إيضاً في مجال إعداد الدراسات الخاصة بالمشاريع قامت الوحدة بالمساهمة في إعداد دراستين لحاجزين مائتين استفادت منها جميعات السبلية ونحار

صلاحيات

على مستوى السلطة المحلية.. ماهي الصلاحيات التي تم تحفيقها للمجلس المحلي بمديرية الثورة ؟

أما العقود والصعوبات والمشاكل فإن أبرزها يتخلص في عدم توفر الإمكانيات التي تستمر عمل ونشاط المديرية والمجلس المحلي بحيث يصعب علينا تكليف أي لجنة للقيام بأي نشاط رقابي ميداني أو متابعة أي مهام ترتبط بأعمال المديرية كون مركزية الموارد المالية وتنفيذ مشاريع الخدمات لا تزال تخضع لنظام السلطة المركزية بالرغم مما ندعو إليه من الحد من المركزية ونظام اللامركزية على مستوى الوحدات الإدارية وتبسيط الإجراءات وتسهيلها.

تناهس مطلوب

فواز عبد الوهاب الجراي رئيس لجنة التخطيط والتنمية والخدمات والمناشط بالمجلس المحلي لمديرية الثورة عن الجوانب والمجالات الخدمية التي تقوم اللجنة بمتابعة تنفيذها على مستوى المديرية في مختلف المجالات حيث قال بالنسبة لمديرية الثورة توجد بها الكثير من المشاريع الخدمية وهي في أولويات مهام المجلس المحلي ففي مجال الصحة تقام الآن عدد من مراكز الصحة بالمديرية وفي مجال التربية هناك عدة مدارس جديدة تبنى في الوقت الحالي .. وفي الجانب الخدمي هناك تسهيلات كثيرة للمواطنين في جانب منح تراخيص المهن والبناء وفقاً للقانون والنظام وضبط أي مخالفة سواء كانت من المواطن أو مخالفة أي موظف ويتم التوصل عبر المديرية أو عضو المجلس المحلي المختص ويتم إبلاغ المديرية بذلك. وبالنسبة لما يتم عبر مديريتنا وعبر المديرية الأخرى في أمانة العاصمة طبعاً هناك تناهس بحيث أن كل مديرية تحاول أن تكون الأولى أو تحسب على درجة امتياز في التقويم وفي تحقيق مشاريع خدمية وتنموية أكثر كل على مستوى منطقتها..

إجراءات كثيرة

وحول تنظيم الأسواق وإجراءات المديرية قال الأخ عبد الحميد طري مدير عام المديرية أمين عام المجلس المحلي لقد تم إعداد أكثر من منطقة تجمع للبااعة المتحولين في عموم أحياء ومناطق المديرية منها أسواق مركزية حديثة ومنها ساحات وأحواش بعيدة عن مناطق الزحام المروري وذلك بهدف رفعهم من الشوارع العامة .. ورغم المتابعة المستمرة من قبل إدارة المرافق إلا أنه لا تزال هناك بعض نتجسية عدم قناعة الساعة أنفسهم بالانتظام والبقاء داخل هذه الأسواق دون أن يعرفوا ما مثل ذلك الانتظام حماية لمستجابتهم من المصاهرة والمالقة من قبل جهات الضبط وهناك إجراءات كثيرة تحققت على مستوى المديرية في مجالات التربية والتعليم والصحة وسفلة الشوارع والميادين والساحات العامة حيث توجد حوالي ١٩ مدرسة حكومية ما بين أساسي وثانوي وتبني حالياً خمس مدارس جديدة.. وهناك أيضاً ٣٢ مدرسة أهلية تخضع لإشراف منطقة التربية بالمديرية وفي مجال الصحة يتم حالياً بناء مركزين صحيين في منطقتي بئر الشائف والحراف إضافة إلى المستوصفات والوحدات الصحية القائمة كما يجري في الوقت الراهن تسوير عدد من الأراضي المخصصة للمدارس

٤٦ مدرسة تستوعب أكثر من ٢٥ ألف طالب وطالبة أساسي و ثانوي



مدرسة تستوعب ٣٥٦٦٩ طالباً وطالبة

صلاحيات

على مستوى السلطة المحلية.. ماهي الصلاحيات التي تم تحفيقها للمجلس المحلي بمديرية الثورة ؟

أما العقود والصعوبات والمشاكل فإن أبرزها يتخلص في عدم توفر الإمكانيات التي تستمر عمل ونشاط المديرية والمجلس المحلي بحيث يصعب علينا تكليف أي لجنة للقيام بأي نشاط رقابي ميداني أو متابعة أي مهام ترتبط بأعمال المديرية كون مركزية الموارد المالية وتنفيذ مشاريع الخدمات لا تزال تخضع لنظام السلطة المركزية بالرغم مما ندعو إليه من الحد من المركزية ونظام اللامركزية على مستوى الوحدات الإدارية وتبسيط الإجراءات وتسهيلها.

أهمية قصوى

وتحدث الأخ إبراهيم منصور الصباحي مدير مكتب واجبات مديرية الثورة عن خطة وطنية عمل الواجبات الزكوية في هذه المنطقة من أمانة العاصمة وطرق تحصيلها ومدى تعاون المكلفين من الإدارة الزكوية ونسبة التحصيل ومدقارة خلال النصف الأول من العام الحالي ٢٠٠٤م فقال :

بشافية

المشاكل وقضايا الناس من الهموم التي يجب على مسؤولي السلطة المحلية وكذا المسئولين التقنيين معالجتها بالطرق التي تكفل للمواطنين حقوقهم وكذا للدولة مستحقاتها كيف يتم التعامل في هذا الشأن؟ وماهي المشاكل والظروف التي طرحها بصراحة وكذا وضوحاً .. بالنسبة لهذه النقطة يتم التعامل عند وصول أي مواطن بشكوى معينة فإننا في المديرية نأخذها بعين الاعتبار وبعد التأكد منها نبدأ بالتحقيق فيها.. ونحن تكفل للمواطن أن المجلس المحلية وجدت لمصلحةه وكذا ضبط إجراءات الدولة ومصالحها حيث يتم التعامل مع الطرفين بأمانة بحيث أن المواطن يعطى حقه

بما يعني أن هناك جهوداً مكثفة قد بذلت من أجل توفير هذا الكم الهائل من الإمكانيات والوسائل والكوادر المطلوبة العملية التربوية والتعليمية.. وبالتالي فإن هذا الزحام الكثيف في المدارس الحكومية حيث بلغ متوسط عدد الطلاب في الشعبة الواحدة (٨٢) طالباً للمراحل الأساسية (٦٠) طالباً للشعبة الواحدة من المراحل الثانوية.. وتؤكد هنا أن مشكلة المبني المدرسي لها علاقة وطيدة بمشكلة العملية التعليمية عامة.. ولا بد من التشديد على الصحة المدرسية لعدم منح شهادات الميلاد لمن هم دون سن السابعة كما يجب مضاعفة التفيتش على الفضول للحد من أية تجاوزات وكذا التأكد من صحة إجراءات وانتقال الطلاب من مدرسة إلى أخرى وتشجيع الطلاب وتحفيزهم على الحفاظ على المبني المدرسي ونظافته وتشجيرها عبر وسائل الإذاعة المدرسية والندوات والدروس الخ..